سلسلة خاصة عن القضايا الإحصائية في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19

هذه واحدة من سلسلة مذكرات تصدرها إدارة الإحصاءات لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وتعبر الآراء الواردة في هذه المذكرة عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء الصندوق، أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.

ضمان استمرارية تجميع وإعداد إحصاءات القطاع الخارجي في ظل الإغلاق العام لكبح انتشار جائحة كوفيد-19

نشأ عن التوقف المفاجئ في النشاط الاقتصادي بسبب حالة الإغلاق العام المرتبطة بإنتشار جائحة كوفيد-19 انعكاسات كبيرة على الشركات والأسر والمؤسسات المالية والأسواق، مما يؤثر على مصادر البيانات الأساسية المستخدمة في تجميع وإعداد إحصاءات القطاع الخارجي. وفي ضوء هذه الأوضاع، تعرض هذه المذكرة قائمة بمصادر البيانات التقليدية والبديلة التي يمكن استخدامها لأغراض تجميع وإعداد عناصر ميزان المدفوعات، كما تقدم مشورة إضافية بشأن تجميع البيانات وإعدادها لضمان الاستمرارية، وإرشادات حول نشر البيانات والبيانات الوصفية. وتتضمن المذكرة أيضا روابط لمصادر البيانات غير التقليدية، كما تقدم إرشادات منهجية حول كيفية قيد وتسجيل إجراءات السياسات المتخذة على مستوى الحكومات/البنوك المركزية لمواجهة جائحة كوفيد-19 في إحصاءات القطاع الخارجي.

أولا- خلفية

نشأ عن تأثير جائحة كوفيد-19 تداعيات جسيمة على الاقتصاد العالمي. إذ تشهد العديد من البلدان اضطرابات جسيمة في التجارة وسلاسل القيمة العالمية، هذا بالاضافة إلى الارتفاع الحاد في حجم التدفقات الرأسمالية المتدفقة للخارج والذي تفاقم بشدة في ظل توقف إيرادات السياحة وتحويلات المغتربين، وكذلك الضغوط على أسعار المستوردات الأساسية مثل الغذاء والدواء، وتشديد أوضاع التمويل. وسيفرض التراجع الحاد في أسعار الصادرات، لا سيما النفط، ضغوطا إضافية على المصدّرين، بينما ستتطلب احتياجات الإنفاق الصحي غير المتوقعة وخسائر الإيرادات الحكومية الناتجة عن التباطؤ الاقتصادي توفير موارد تمويلية إضافية كبيرة. إن التوقف المفاجئ في النشاط الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على الشركات والأسر والمؤسسات المالية والأسواق.

كذلك يؤثر تفشي كوفيد-19 تأثيرا حادا على قدرة الهيئات الإحصائية على إعداد إحصاءات اقتصادية كلية موثوقة – بما في ذلك إعداد إحصاءات القطاع الخارجي لأغراض صنع السياسات. ففي الوضع الحالي، تزداد صعوبة الاعتماد على مصادر البيانات المعتادة في تجميع وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتكمن أهم التحديات في عدم القدرة على إجراء مقابلات شخصية، وإجراء المسوح على عينات محدودة بسبب قيود الميزانية، وتراجع معدلات الإستجابة على المسوح، وتدني جودة البيانات الإدارية، وغلق المكاتب، والعمل من المنزل.

لذلك يتعين في ظل الظروف الحالية استحداث أساليب تقدير جديدة لاستخدامها، مؤقتا على الأقل، لسد الفجوات في البيانات. وسيحتاج صناع ومتخذي السياسات إلى توافر إحصاءات كافية بدرجة معقولة لاتخاذ قرارات مستنيرة خلال الفترة القادمة. ومن المتوقع أن يتضح الأثر الانكماشي للجائحة في إحصاءات المعاملات عبر الحدود ربع السنوية لعام 2020، بينما قد يُتوقع أن تشير بيانات 2021 إلى تعاف محتمل في بعض العناصر.

تلي هذه المقدمة ثلاثة أقسام: حيث يعرض القسم الثاني أهم مصادر البيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات القطاع الخارجي وقائمة بمصادر البيانات التي يمكن استخدامها في إعداد بيانات مختلف عناصر ميزان المدفوعات، في حيت يستعرض القسم الثالث مشورة إضافية بشأن تجميع البيانات وإعدادها لضمان الاستمرارية، أما القسم الرابع فيتضمن إرشادات حول نشر البيانات والبيانات الوصفية وكذلك الممارسات القطرية المستخدمة في تعديل استراتيجية تجميع البيانات ونشرها لتتلاءم مع الأوضاع الحالية. ويعرض الملحق 1 روابط لمصادر بيانات بديلة، ويقدم الملحق 2 مشورة منهجية حول كيفية قيد وتسجيل إجراءات السياسات المتخذة على مستوى الحكومات/البنوك المركزية لمواجهة جائحة كوفيد-19 في إحصاءات القطاع الخارجي، ويتضمن الملحق 3 روابط للممارسات القطرية في التعامل مع تأثير جائحة كوفيد-19 على استراتيجية تجميع البيانات ونشرها.

ثانيا – مصادر البيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات القطاع الخارجي خلال هذه الفترة

يجب تعديل استراتيجية تجميع البيانات في جميع البلدان الأعضاء تقريبا لضمان كفاية نطاق تغطية الإحصاءات المعدة وجودتها. نظرا لتأثر معظم مصادر البيانات، قد يتعين على معدي البيانات اعطاء الأولوية للعناصر ذات الأثر الأكبر على ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الاقتصاد المعني من خلال تركيز جهود تجميع البيانات على تلك العناصر. وفي حالة عدم توافر مجموعة كبيرة من البيانات، من الضروري وضع تقديرات أو قيم محتسبة مؤقتة للعناصر غير المتاحة من خلال البيانات البديلة المتوفرة واستخبارات السوق وحسن التقدير.

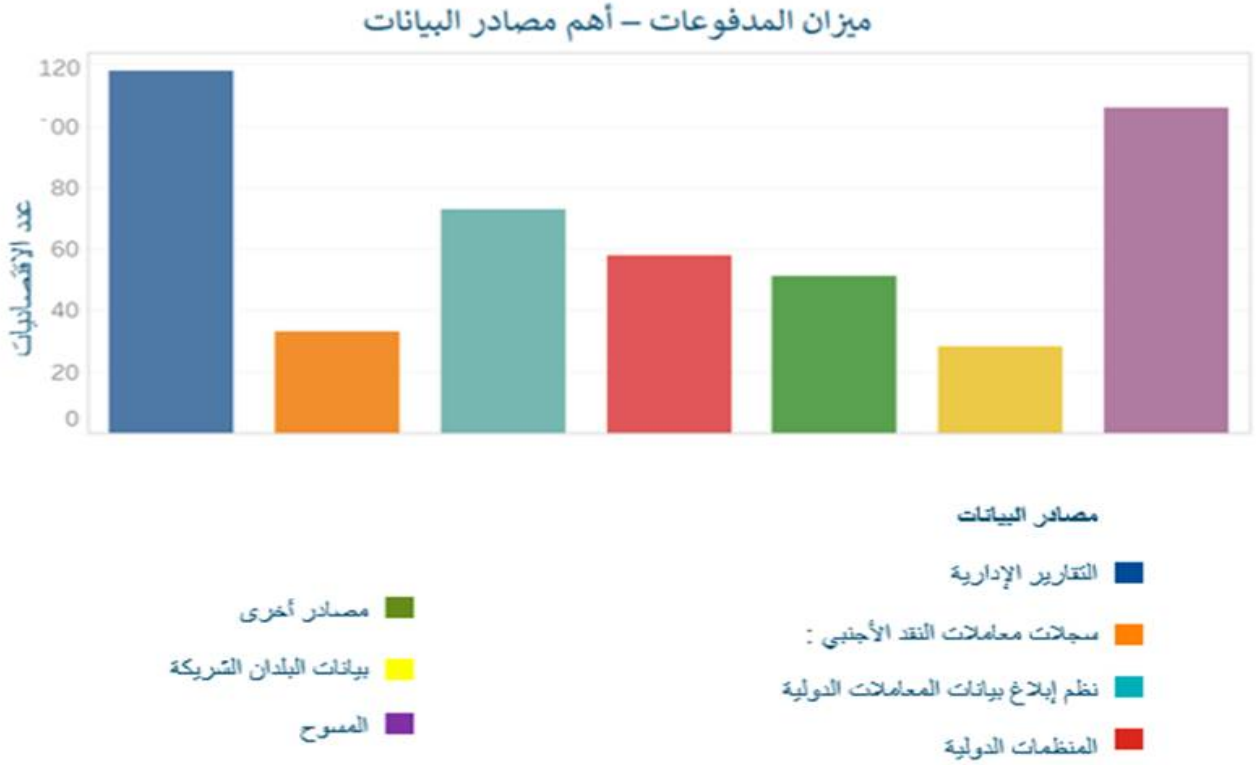

استناداً إلى بيانات ميزان المدفوعات الوصفية المبلغة من 134 اقتصادا لصندوق النقد الدولي، فإن فئات مصادر البيانات تتضمن ما يلي: البيانات الإدارية، وسجلات معاملات النقد الأجنبي، والبيانات المقدمة من المنظمات الدولية، ونظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، وبيانات البلدان الشريكة (الأطراف المقابلة)، والمسوح، وغيرها من المصادر.

وتعد البيانات الإدارية من مصادر البيانات الأكثر توفرا والموثوقة نسبياً. غير أن توافر هذه المصادر يتوقف على وجود ترتيبات لتبادل البيانات بين معدّي البيانات من جهة والهيئات الأخرى من جهة أخرى.

أما نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية فتظل من مصادر البيانات الموثوقة التي يمكن استخدامها في إعداد إحصاءات القطاع الخارجي نظرا لتواجد البنوك في جميع البلدان وتنفيذ معظم المدفوعات عبر الحدود من خلال الحسابات المصرفية. وفي البلدان التي لا يوجد بها نظم لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يمكن لمعدّي البيانات النظر فيما إذا كان البنك المركزي في بلدهم يتوفر لديه بيانات المعاملات المنفذة من خلال البنوك باستخدام نظام سويفت كجزء من إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونظرا للظروف الاستثنائية الحالية، يمكن لمعدّي البيانات طلب الاطلاع على هذه المعلومات لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات.

عناصر الحساب الجاري والحساب الرأسمالي

السلع

تستخدم معظم البلدان البيانات الجمركية كمصدر أساسي لبيانات إحصاءات السلع. وفي حالة استمرار عمل الجمارك، يمكن أن تكون بياناتها على درجة معقولة من الموثوقية. غير أن مصلحة الجمارك قد تتأخر في معالجة بياناتها في هذه الظروف بسبب تخفيض عدد العاملين والعمل من المنزل، مما يؤثر على جودة البيانات المبلغة. علاوة على ذلك، تتم عادة معالجة البيانات الجمركية في بلدان عديدة من خلال المكاتب الإحصائية الوطنية والتي تُقدم بدورها البيانات اللازمة لمعدّي بيانات ميزان المدفوعات. الأمر الذي قد يساهم أيضا في تأخر معالجة وإعداد إقرارات البيانات الجمركية وكذلك المستوى التفصيلي للبيانات وجودتها. ويمكن لمعدّي البيانات النظر في إجراء العمليات/التدابير الإضافية التالية:

- لتجنب أي تأخير محتمل مع الحفاظ على جودة الإحصاءات بدرجة كافية، يمكن لمعدّي البيانات مضاهاة البيانات الجمركية (الإجمالية) بالبيانات المستمدة من نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وفي حال عدم وجود نظم مماثلة، يمكن طلب بيانات من البنوك حول عمليات الدفع التي يجريها كبار المصدّرين والمستوردين. ويسهل القيام بذلك إذا كان البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن إعداد البيانات.
- يمكن تجميع البيانات من المصدّرين/المستوردين كعنصر مكمل للبيانات الجمركية. فعلى سبيل المثال، يمكن التواصل مباشرة من خلال البريد الإلكتروني أو الهاتف أو البوابات الإلكترونية عبر الإنترنت مع كبار مصدّري/مستوردي المنتجات التي تحظى بأهمية استراتيجية تاريخية (مثل موارد الطاقة) أو المنتجات المرتبطة بمكافحة الجائحة (مثل المستلزمات الطبية). هذا وقد يتمثل نهج آخر في التواصل مع هيئات الموانئ والسكك الحديدية والحصول على معلومات تقديرية عن عدد سفن الشحن وعربات القطار الوافدة إلى أراضي البلد المعني.
- يجب أيضا تعديل النهج المستخدم حاليا في تقدير حجم التجارة غير الرسمية بسبب التراجع المؤقت المحتمل في حجم هذا النشاط بسبب القيود المفروضة على التنقل أو غلق الحدود في العديد من البلدان.

الخدمات

إن تجارة الخدمات عبر الحدود ستتأثر بدرجة كبيرة. ففي ظل تعطل الشركات، فإن العديد من بنود ميزان المدفوعات ستتأثر بشكل مباشر، لا سيما بندي النقل والسفر. بينما ستتأثر خدمات النقل عالميا بدرجات متفاوتة، ستشهد خدمات السفر (قيود دائنة – صادرات خصوصا) هبوطا حادا، وخاصة في الاقتصاديات المعتمدة على السياحة، بما في ذلك العديد من الاقتصاديات الصغيرة. إذ تضررت شركات النقل الجوي والشركات المالكة للفنادق وشركات السياحة والمطاعم وشركات خدمات النقل بشدة نتيجة قيود السفر.[1] وفي ضوء ذلك، ينبغي على مُعِدّي البيانات النظر والبحث في إجراء العمليات/التدابير التالية:

- ينبغي أن تركز جهود تجميع البيانات على أنواع الخدمات الأكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد المعني، وإن كان ينبغي أن يراعي مُعدّو البيانات أن هيكل الخدمات عبر الحدود قد يطرأ عليه بعض التغيير في ظل الظروف الحالية غير المعتادة. فعلى سبيل المثال، قد يصاحب الهبوط الحاد في خدمات السفر والنقل والتراجع الكبير في قطاعي البناء والصناعة التحويلية وحجم السلع والخدمات الحكومية زيادة كبيرة في حجم الخدمات التي يعهد بها إلى مصادر خارجية عبر القنوات الرقمية، مثل خدمات الاتصالات والكمبيوتر، وحتى خدمات البحوث والتطوير (لا سيما في مجال الصحة).
- ولتقييم أثر الجائحة على الخدمات المرتبطة بالسفر، ووضع تقديرات دقيقة لحجم الانخفاض في قيمتها، يمكن لمعدّي البيانات استخدام مصادر بديلة مثل الفنادق وشركات النقل الجوي والمواقع الإلكترونية لهيئات السكك الحديدية واستخبارات السوق التي تغطي آخر المستجدات الخاصة بأنشطة هذه الكيانات. وسيكون من المهم أيضا إتاحة الاطلاع على سجل أعداد الزائرين حسب الشهر من خلال مكتب الهجرة. ويمكن استخدام هذه الأرقام لوضع تقديرات مبدئية لقيمة قيود السفر الدائنة. ويمكن كذلك استخدام البيانات التفصيلية عن المعاملات المنفذة من خلال بطاقات الائتمان/الخصم، في حالة إمكانية الحصول عليها من البنوك، كعنصر مكمل لهذه التقديرات.
- في العديد من الاقتصادات الصغيرة المعتمدة على قطاع السفر، تُعد تقديرات السفر بناء على مسوح لأعداد الزائرين يتم إجراؤها من خلال مقابلات شخصية. ولكن ممارسات التباعد الاجتماعي المفروضة للحد من انتشار جائحة كوفيد-19 يستحيل معها إجراء هذه المسوح بشكل شخصي. لذلك قد يطلب مُعدّو البيانات الاطلاع على عدد الزوار من خلال مكتب الهجرة واستخدام مؤشرات المصروفات في الفترات السابقة لتقدير البيانات. وفي حالة عدم توافر بيانات الهجرة، يمكن لمعدّي البيانات اللجوء إلى وزارة السياحة لطلب بيانات عن نسب إشغال الفنادق وبيوت الضيافة واستخدامها كمتغير لتقدير قيود السفر الدائنة.
- وفي حالة تقدير بيانات السفر باستخدام نتائج المسوح التي تم إجراؤها في فترات سابقة، يتعين إعادة تقييم نماذج التقدير نظرا لأن نتائج المسوح القديمة لن تكون ممثلة للظروف الحالية.
- وبالنسبة لخدمات الصناعة التحويلية، قد تمثل البيانات الجمركية عن السلع المصدّرة/المستوردة لأغراض التجهيز مصدرا جيدا للبيانات، بينما يمكن استخدام وسائل الإعلام والبيانات الإدارية المتاحة عن تنفيذ المشروعات الكبرى كبديل جيد لبيانات قطاع البناء والسلع والخدمات الحكومية.
- وبالنسبة للخدمات التي يعهد بها إلى مصادر خارجية عبر القنوات الرقمية (مثل خدمات الاتصالات والكمبيوتر)، يمكن تجميع المعلومات من خلال طلبها مباشرة (عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف) من كبار مقدمي هذه الخدمات. ويمكن تقدير مدفوعات هذه الخدمات استنادا إلى نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية إن وجد، إلى جانب أي معلومات متاحة أخرى عن الاقتصاد المحلي.

[1] ذكر مقال صُدر في مجلة فوربس إنه بالرغم من تعرض قطاع الطيران لصدمة كبيرة، شهد قطاع الطيران الخاص لرجال الأعمال نموا مع استخدام الأغنياء والأثرياء طائراتهم الخاصة في رحلات العمل أو لإعادة كبار المسؤولين التنفيذيين والمنتجات الأساسية من الصين. حتى أن الرئيس التنفيذي لشركة جاغوار لاند روفر أشار إلى نقل بعض قطع الغيار الحيوية من الصين داخل حقيبة سفر (راجع المقال من خلال الرابط التالي: https://www.forbes.com/sites/sarwantsingh/2020/03/02/impact-of-the-coronavirus-on-business/#6da518744142).

تحويلات المغتربين (تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية)

في ظل إغلاق العديد من الأنشطة في البلدان المضيفة التي يعمل بها المهاجرون، فإن الكثيرون منهم قد فقدوا وظائفهم (لا سيما ممن يعملون في الفنادق والمطاعم، والبناء، وإنتاج المنسوجات، وغيرها من القطاعات) وعادوا إلى بلدانهم أو استمروا في العيش على مدخراتهم في البلدان المضيفة. وأدى ذلك إلى تراجع كبير في الميل إلى إرسال التحويلات. وقد ينظر معدّو البيانات في إجراء العمليات/التدابير التالية:

- قامت بعض البلدان بإعادة مواطنيها من البلدان أخرى، وقد تتوافر بيانات عن أعداد العائدين من خلال التقارير/وسائل الإعلام العامة ويمكن أخذها في الاعتبار عند تعديل النماذج الحالية لتقدير تحويلات المغتربين.
- قد يتعين على مُعدّي البيانات الاعتماد على تقديراتهم لبيانات نظم المدفوعات عند تقدير حجم التحويلات من خلال القنوات الرسمية.
- ينبغي أيضا تخفيض تقديرات التحويلات الوافدة من خلال القنوات غير الرسمية، مثل تحويل الأموال عن طريق الأصدقاء وسائقي الحافلات، نظرا لإمكانية انخفاض هذه المبالغ بدرجة كبيرة في ظل القيود المفروضة على حركة الأفراد عبر الحدود.

التحويلات الجارية ومعاملات الحساب الرأسمالي الأخرى

قد تعاد هيكلة هذه التدفقات بسبب تراجع التحويلات الشخصية وزيادة المساعدات (الدخل الثانوي) وكذلك زيادة التخفيف من أعباء الدين (إلغاء الدين) (الحساب الرأسمالي). وقد يكون للمساعدات تأثير فوري مباشر نظرا لأنها ستلبي الاحتياجات اللازمة لمكافحة الجائحة، بينما قد يتم تخفيف أعباء الديون في مرحلة لاحقة.

وينبغي الاهتمام كذلك بوجه خاص بالمنح المرتبطة بالأجهزة الطبية والأدوية. ولتسريع عمليات الاستيراد في بعض البلدان، قد لا يتم تقييد أو تسجيل هذه الواردات لدى الجمارك. لذلك ينبغي أن يطابق مُعدّو البيانات بين البيانات الجمركية الخاصة بالمساعدات العينية وبيانات وزارة الصحة، هذا إلى جانب النظر في اتخاذ الإجراءات الإضافية التالية:

- تعد البيانات الجمركية أفضل مصدر لبيانات المساعدات العينية، ولكن ينبغي أن يضع مُعدّو البيانات في اعتبارهم أن المساعدات غالبا ما يتم قيدها بقيمة صفرية أو زهيدة. لذلك قد يتعين تعديل أسعارها.
- كذلك يمكن استخدام تقارير الأعمال الصادرة عن وسائل الإعلام كمصدر مفيد للمعلومات، والتي قد تتضمن معلومات عن قيمة شحنات المساعدات العينية.
- بالنسبة للشركات المملوكة للدولة أو الحكومة، يمكن الحصول على التفاصيل اللازمة من خلال الوزارات أو الإدارات المعنية. ويمكن أيضا استخدام الصحافة المالية كمصدر للمعلومات عن الديون التي تم إلغاؤها.

عناصر الحساب المالي

ستتأثر قيمة عناصر الحساب المالي، ولكن التقارير المصرفية المستخدمة كمصدر أساسي للبيانات لتغطية هذه العناصر (مثل العملة والودائع، والقروض) تُعد على درجة كافية من الجودة نظرا لأن البنوك لا تزال تمارس نشاطها في معظم/جميع البلدان. غير أن حداثة البيانات قد تتأثر بسبب الأوضاع الخاصة التي تمارس فيها العديد من البنوك نشاطها، بما في ذلك العمل بحد أدنى من الموارد البشرية.

الاستثمار المباشر

يتم تجميع إعداد بيانات الكيانات غير المالية الخاصة في معظم الأحوال استنادا إلى مسوح يتم إجراؤها على الشركات المعنية. غير أن صعوبة الافصاح عن البيانات في الوقت الملائم (أو عدم الافصاح عنها على الإطلاق) قد يكون عائقا مهماً أمام الهيئات الإحصائية. ومن غير المتوقع تنفيذ استثمارات جديدة كبيرة خلال هذه الفترة، كما قد تنظر بعض البلدان في تخفيض توزيعات أرباح الشركات المقيمة. وعلى العكس،

يلاحظ انسحاب كبير في الاستثمارات.[2] وقد يتم أيضا تحويل مبالغ مالية كبيرة في حالة الشركات الأم التي تدعم الشركات المنتسبة لها المتضررة بشدة من تفشي الجائحة. وقد ينظر مُعدّو البيانات في اتخاذ الإجراءات التالية:

- يمكن تجميع بيانات هذه التدفقات الوافدة/الخارجة من خلال التقارير المصرفية جزئيا.
- يمكن كذلك الحصول على معلومات من القوائم المالية، لا سيما في حالة قيام الشركات بإعداد قوائم مالية ربع سنوية، وإن كان من الممكن التأخر في إصدار القوائم المالية في ظل هذه الظروف.

استثمارات الحافظة

نشأت عن تفشي جائحة كوفيد-19 تقلبات حادة في سوق الأسهم. وينبغي أن ينظر مُعدّو البيانات في اتخاذ الإجراءات التالية:

- بالنسبة لخصوم الحافظة، يمكن تجميع البيانات من سوق الأسهم في البلدان التي توجد بها سوق رسمية للأسهم.
- وبالنسبة لأصول الحافظة، يمكن إرسال مسوح خاصة إلى بعض كبار المستثمرين (مثل شركات إدارة الأصول).

المشتقات المالية

يُتوقع تسجيل أرباح وخسائر كبيرة متحققة/غير متحققة بسبب التقلبات الحادة التي تشهدها الأسواق المالية خلال هذه الفترة:

- بالنسبة للشركات التي تقوم بنشر قوائمها المالية (مثل الشركات المدرجة في البورصة)، يمكن الحصول على معلومات (متأخرة إلى حد ما) من الميزانيات العمومية وكشوف الأرباح والخسائر لكبرى الشركات لتقدير مراكز ومعاملات المشتقات المالية.

القروض

يمكن للشركات والأسر التي تواجه عجزا مالياً التعاقد على قروض جديدة وصرفها، ولكن معظم القروض قد يتم الحصول عليها من خلال دائنين محليين. ويمكن تجميع بيانات عمليات الاقتراض عبر الحدود من خلال نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون العملاء قد توقفوا عن سداد الفائدة وأصل القروض. وقد تتمكن إدارة البنك المركزي المسؤولة عن الإشراف المالي المساعدة في تقدير متأخرات خصوم/أصول قروض البنوك المحلية عبر الحدود. وقد يُعتمد في إعداد بيانات الشركات غير المالية على بيانات الميزانيات العمومية المتاحة عن هذه الشركات (التي يرجح أيضا أن تتأخر الشركات في إعدادها لفترة طويلة).

الائتمان التجاري والسُلف

قد تكون المعلومات التي يتم تجميعها من خلال الإبلاغ المباشر أو الميزانيات العمومية هي المصدر الأساسي المتاح، ولكنها قد لا تتوفر إلا بعد فترات تأخر طويلة. وبالنسبة للخيار البديل الذي يمكن استخدامه في تقدير البيانات، ينبغي أن يضع مُعدّو البيانات في اعتبارهم أن زيادة الأصول والخصوم يمكن أن يكون أمرا متوقعا نظرا لأن العديد من الشركاء التجاريين قد يواجهون صعوبة في دفع التزاماتهم بسبب الإغلاق العام أو تباطؤ أنشطة الإنتاج.

الترتيبات الائتمانية مع المنظمات الدولية غير المقيمة والبنوك المركزية

يعكف صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية على وضع آليات جديدة أو النظر في تفعيل الآليات الحالية (مثل برامج الإقراض المُيسر الجديدة، والمنح المقدمة من خلال الصناديق الاستئمانية مثل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، وتخصيص

[2] وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، سحب المستثمرون حوالي 83 مليار دولار من الأسواق الصاعدة منذ بداية الأزمة.

حقوق سحب خاصة جديدة) لمساعدة البلدان الأكثر فقرا وعرضة للمخاطر التي تضررت من الكوارث الطبيعية الحادة أو الكوارث المتعلقة بالصحة العامة. وسيستمر صندوق النقد الدولي في إتاحة المعلومات الخاصة بعملياته لمُعدّي البيانات.

وقد يتم الاتفاق أيضا على ترتيبات سيولة جديدة بين البنوك المركزية.[3] ويمكن تجميع البيانات الخاصة بهذه الترتيبات المالية من خلال الحكومات أو البنوك المركزية، والتي ستكون على قدر كبير من الدقة.

المعاملات المصرفية

تشير التوقعات إلى زيادة حجم المعاملات (مثل تفعيل خطوط الائتمان والقروض الطارئة لصالح الشركات المتضررة من تفشي الجائحة). ومن الممكن ألا تستطيع البنوك أثناء هذه الاضطرابات من الحفاظ على جودة البيانات المصدرية التي تتيحها لمُعدّي البيانات. لذلك يتعين على مُعدّي البيانات مراجعة البيانات المصدرية بدقة لضمان تقييدها وتسجيلها بصورة سليمة.

مصادر البيانات الجديدة أو البديلة

في حالة عدم توافر بعض مصادر البيانات أو التأخر في إتاحتها، قد يفضل البحث عن مصادر بديلة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الممكن استخدام المعلومات المتاحة عن المعاملات النقدية المنفذة عبر الهاتف المحمول، ومعاملات بطاقات الائتمان/الخصم، ونشاط المواقع الإلكترونية، واستخبارات السوق، والسجلات الإدارية التي لم تكن تُستخدم في السابق، ومحاولة إثبات موثوقيتها بمضاهاتها بسلاسل بيانات سابقة تم إعدادها استنادا إلى مصادر المعلومات الأكثر اعتيادا. ويمكن النظر في إجراء تعديلات على نماذج النشاط المستخدمة. كذلك يمكن الاطلاع على المواقع الإلكترونية للمنظمات غير الهادفة للربح أو المؤسسات البحثية المستقلة بوصفها مصادر مفيدة للمعلومات.

ويمكن النظر أيضا في استخدام بيانات التجارة الإلكترونية وسلاسل مجموعات البيانات "بلوك تشين" والخدمات الأخرى المقدمة عبر الإنترنت نظرا لأن العديد من الشركات وجهات تقديم الخدمات، بما في ذلك الحكومة، يمكنها تفعيل هذه الخدمات. وقد يتطلب وضع وتنفيذ نماذج التقدير استنادا إلى "البيانات الكبيرة" الجديدة مهارات خاصة قد لا يمكن اكتسابها بسهولة في ظل ظروف تفشي الجائحة. ولكن يمكن لمُعدّي البيانات النظر في استخدام هذه الأدوات عند عودة الأوضاع لطبيعتها.

ويتعين اختبار المصادر أو أساليب التقدير الجديدة وإخطار المستخدمين بأي تغيير، لا سيما إذا كان من المحتمل أن تكون التعديلات المستقبلية على البيانات أكبر من المعتاد بسبب هذه الظروف الاستثنائية. لذلك يجب توخي المزيد من الحرص عند تفسير اتجاهات الفترة الحالية.

ثالثا– تجميع البيانات وإعدادها لضمان الاستمرارية

تجميع البيانات

يتم تجميع البيانات في العديد من البلدان من خلال الإنترنت أو البريد الإلكتروني أو تحويل البيانات إلكترونيا. وينبغي الاستمرار في استخدام هذه الوسائل. ويمكن النظر أيضا في تجميع المعلومات من خلال الهاتف. ومن المهم العمل عن كثب مع المجيبين لتحديد أفضل وسيلة للإفصاح وتحديد التوقيت، لا سيما في حالة تجميع البيانات عن طريق الهاتف. وينبغي كذلك تركيز جهود تجميع البيانات على أهم المجيبين والقطاعات التي قد أثرت عليها جائحة كوفيد–19. وعليه، ينبغي التواصل مع كبار المجيبين (من حيث حجم النشاط الاقتصادي) مباشرة من

[3] على سبيل المثال، أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي عن ترتيبات سيولة مؤقتة بالدولار الأمريكي (خطوط لمبادلة النقد الأجنبي) مع بنك الاحتياطي الأسترالي والبنك المركزي البرازيلي وبنك الدانمرك الوطني (الدانمرك) والبنك المركزي الكوري وبنك المكسيك المركزي وبنك النرويج المركزي (النرويج) وبنك الاحتياطي النيوزيلندي ومؤسسة النقد السنغافورية والبنك المركزي السويدي (السويد). وقد تم تصميم هذه التسهيلات، على غرار التسهيلات المماثلة القائمة بالفعل بين الاحتياطي الفيدرالي وبنوك مركزية أخرى، للمساعدة في الحد من الضغوط التي تشهدها أسواق التمويل العالمية للدولار، والتخفيف بالتالي من آثار هذه الضغوط على عرض الائتمان المتاح للأسر والشركات في الداخل والخارج.

خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني للحصول على موافقتهم على إجراء المسوح عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني. وفي هذه الحالات، سيكون من المقبول تقديم تقديرات لأهم مؤشرات النشاط نظرا عدم قدرتهم على تقديم أرقام دقيقة. فعلى سبيل المثال، بينما قد لا تستطيع شركة ما من تقديم أرقام دقيقة عن حجم تعاملاتها عبر الحدود خلال ربع سنة أو شهر معين، قد يمكنها تقديم مؤشر عن حجم التراجع بالنسبة المئوية. ويمكن استخدام هذه المعلومات في تقدير قيمة المعاملات عن الفترة الحالية.

وفي عدد (محدود) من البلدان، عادة ما يتم إجراء مسوح ميزان المدفوعات من خلال مقابلات شخصية (مثلاً: إجراء مسوح مباشرة عن الاستثمارات أو التدفقات المالية)، أو على الأقل في حالة المبلغين الرئيسيين. ويتعين على معدي البيانات في هذه الحالات مناقشة المبلغين للاتفاق على وسيلة بديلة لتقديم البيانات من خلال الهاتف أو الوسائل الإلكترونية.

إعداد/تقدير البيانات

عند إعداد بيانات **الربع الرابع لعام 2019 والبيانات السنوية لعام 2019**، يمكن استخدام اتجاهات الفترات السابقة في حالة نقص البيانات المبلغة.

وبالنسبة **لبيانات الربع الأول من عام 2020**، من الأساليب التي ثبت عدم ملاءمتها استخدام تقديرات الشهرين الأوليين في تقدير بيانات الشهر المتبقي من ربع السنة الأول نظرا لأن اتجاهات شهري يناير وفبراير كانت مختلفة تماما عن اتجاهات مارس. لذلك فبالنسبة للبلدان التي بدأت فيها الاضطرابات في شهر مارس، لا يزال من الممكن بدرجة كبيرة تقدير بيانات يناير–فبراير استنادا إلى اتجاهات الفترات السابقة. ولكن نظرا لاختلال الأنماط/الآثار الموسمية، ينبغي توخي الحذر عند تقدير البيانات على أساس الاتجاهات السابقة. وبالنسبة لبيانات شهر مارس، ينبغي تصحيح الاتجاه في ضوء التغيرات التي طرأت على الأنشطة بسبب الإغلاقات وانقطاع السلاسل الاقتصادية (مثل عدد أيام الإغلاق بالنسبة لأنشطة معينة). لذلك يتعين إعداد قائمة بالأنشطة/الكيانات المعنية وعدد أيام الإغلاق (مثل الفنادق وشركات النقل الجوي وشركات النقل الداخلي وغيرها). وسيسهم استخدام الافتراضات وفق هذا النهج في إعداد بيانات أكثر واقعية وتعبر عن الظروف الحالية وأقل عرضة للتعديل مستقبلا.

ويمكن الاستمرار في تطبيق مناهج التقدير المستخدمة لشهر مارس 2020 على **الفترات (الشهور) التالية خلال عام 2020**، في حالة ثبات الوضع الحالي على ما هو عليه بسبب تأثير جائحة كوفيد–19.

وفي حالة وجود فجوة كبيرة في البيانات المبلغة أو تأخر الافصاح لمدة طويلة بسبب الجائحة الحالية، هناك أمر آخر يتعين مراعاته واخذه بعين الاعتبار وهو احتمالية اضطرار مُعدّي البيانات إلى إعادة تقييم أساليب الاحتساب المعتادة التي تستخدم في حالة وجود أسئلة لم تتم الإجابة عليها. وتحديدا، يتعين التمييز بين "كيانات غير قائمة بالإفصاح رغم استمرارها في العمل" و"كيانات غير قائمة بالإفصاح لتوقفها عن العمل". فعلى سبيل المثال، إذا كان من المعتاد تقدير بيانات غير المجيبين باستخدام اتجاهات الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع، قد يؤدي ذلك إلى تشويه النتائج في حالة إغلاق نسبة أكبر من المعتاد من الشركات غير المجيبة. وفي هذه الحالات، قد يرغب مُعدّو البيانات في استقراء النتائج من عينة مماثلة أو استخدام مصادر بيانات أو أساليب بديلة.

وقد ينظر مُعدّو البيانات في تقدير بعض المؤشرات في ضوء وجود روابط قوية بين مختلف بنود ميزان المدفوعات. فحساب السلع على سبيل المثال تربطه روابط قوية بحساب الخدمات وبعض عناصر الحساب المالي مثل الاستثمار المباشر (لا سيما السلع الاستثمارية) والائتمان التجاري. ونظرا لأن بيانات السلع يُتوقع أن تكون مؤشرا بديلا جيدا، يمكن تقدير بيانات العناصر الأخرى ذات الصلة باستخدام الاتجاهات التاريخية للعلاقة بين حساب السلع وحساب الخدمات وعناصر الحساب المالي ذات الصلة. ويمكن القيام بذلك إما باستخدام النسب الإجمالية أو نماذج أكثر تعقيدا.

وعند تقدير **وضع الاستثمار الدولي** في ظل عدم توافر مجموعة كبيرة من البيانات، ينبغي استخدام مزيج من الاساليب المتمثلة بنقل آخر بيانات متاحة إلى الفترة التالية المعنية أو تكراره البيانات الحالية المتاحة مع تعديلها في ضوء معاملات ميزان المدفوعات. وينبغي ايضاً إعادة تقييم مركز استثمارات الحافظة في ظل تقلبات الأسعار في سوق الأسهم. كما ينبغي تقدير خصوم الاستثمار الأخرى بدقة، بما في ذلك القروض من الدائنين الخارجيين.

وترد إرشادات عامة حول كيفية تقدير/قيد البيانات غير المتاحة في *مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة*.

رابعا– نشر البيانات والبيانات الوصفية

النشر

يعد نشر البيانات الوصفية التي تشرح الأساليب المستخدمة في تقدير البيانات غير المتوافرة والمحتسبة من أفضل الممارسات. وهذا النوع من البيانات الوصفية مهم للغاية في ظل الظروف الحالية لأنه سيساهم في زيادة الشفافية وكسب ثقة المستخدمين والحفاظ عليها. ومن المهم أيضا تحديد عدد الشركات العاملة مقابل عدد الشركات المغلقة. وينبغي نشر البيانات الوصفية على الموقع الإلكتروني للهيئة المُعدّة للبيانات وإتاحتها للمستخدمين بناء على طلبهم.

ونظرا للتأخر في إتاحة مصادر البيانات الرئيسية أو تدني جودتها، سيثير ذلك قضية أخرى وهي ما إذا كان يتعين تأجيل دورة النشر المعتادة. وبهذا الخصوص نوصى بمناقشة تأخر النشر مع المستخدمين الرئيسيين وإخطارهم مسبقا بذلك. وقد تختلف الظروف – فعلى سبيل المثال، قد يوجد قدر من المرونة فيما يتعلق بالموعد المحدد لنشر بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي السنوية، ولكن بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الشهرية وربع السنوية يجب نشرها في المواعيد المحددة نظرا لأن إتاحة مؤشرات مبكرة عن حجم الهبوط الاقتصادي والتحسن سيكون مهما في هذه الفترة.

وقد يطلب المستخدمون المساعدة من مُعدّي البيانات في قياس تأثير جائحة كوفيد–19 على التطورات عبر الحدود. ويمكن رصد هذا التأثير في حالة توافر بعض مصادر البيانات التي قد تساعد في تحديد التغيرات (مثل الأنشطة المتضررة للغاية، كالسفر والنقل). ويمكن لمُعدّي البيانات توفير معلومات مرجعية فنية لمساعدة المحللين الذين يعكفون على وضع تقديرات لتأثير جائحة كوفيد–19. وتجدر الاشارة إلى أن أي تقديرات ستنطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين.

تعديل استراتيجية جمع البيانات ونشرها: الممارسات القطرية

بدأ المجتمع الدولي في العمل على تعديل استراتيجية جمع البيانات وإعدادها لتتلاءم مع الأوضاع الحالية في ظل تفشي الجائحة و/أو وضع إرشادات حول كيفية إجراء المسوح في هذه الظروف الاستثنائية.

فعلى سبيل المثال، أجرى البنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي الأوروبي مؤخرا مسحا مشتركا على البلدان الأعضاء بهدف (أ) تحديد الصعوبات التي واجهتها البلدان في جمع البيانات الكاملة من الوحدات المبلغة، و(ب) تقييم سلامة أساليب التقدير الحالية في ضوء التغير الهائل في الوضع الاقتصادي.

ومن الأمثلة الأخرى "الموجز الإحصائي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعنوان المسوح في ظل الاغلاق: درس من الجائحة "Survey Under Lockdown: A Pandemic Lesson" الذي يعرض نبذة عامة عن الآثار القصوى لأزمة الجائحة على مختلف عمليات جمع البيانات والحلول المحتملة أمام المكاتب الإحصائية الوطنية . ويقترح أيضا تصميم نموذج مختلط لمسح قائم على استخدام السلاسل الزمنية المقطعية يتيح الاستمرار في جمع البيانات في ظل حالة الإغلاق العام وعقب انتهاء الجائحة بأدنى درجة من التأثير على جودة المسح (راجع الموجز من خلال الرابط الوارد في الملحق 3).

وتنشر المكاتب الإحصائية في بعض البلدان معلومات عن المنهجيات الجديدة المستخدمة في جمع البيانات، إلى جانب الإعلان عن التغيرات التي ستطرأ على جدول نشر المؤشرات الإحصائية، بما في ذلك ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي بسبب الجائحة. ويعرض الملحق 3 عددا قليلا من روابط المواقع الإلكترونية الخاصة بالمكاتب الإحصائية الوطنية التي تعمل على هذه الموضوعات.

ولمناقشة هذه القضايا بمزيد من التفصيل، يمكن التواصل مع السيدة تمارا رازن (trazin@imf.org).

الملحق 1: روابط لمصادر البيانات البديلة

يتضمن الجدول التالي روابط لبعض "البيانات الكبيرة" المفيدة و"مجموعات البيانات المفتوحة" التي يمكن استخدامها كمؤشرات في حال عدم توافر مصادر البيانات المعتادة أو تدني جودتها. وسيتم تحديث هذا الجدول بأي معلومات جديدة حال توافرها.

جهة النشر	مصدر البيانات	الوصف	التغطية	النشاط
صندوق النقد الدولي	Marinetraffic.com	• حركة المرور البحرية – البيانات المستمدة من الموانئ الوسيطة بشأن حالات الازدحام المروري حسب الميناء/البلد/نوع السفينة	العالم	النقل والتجارة
صندوق النقد الدولي	www.str.com	• بيانات الفنادق: نسبة إشغال الفنادق، مقياس إيراد الغرفة المتاحة، العرض والطلب، الإيرادات، البيانات التاريخية عن نسبة إشغال الفنادق، متوسط السعر اليومي، إيراد الغرفة المتاحة.	العالم	الفنادق والإقامة
صندوق النقد الدولي	www.opensky-network.org/	• بيانات حركة الطائرات. مجموعة بيانات مفتوحة عن حركة الطائرات.	العالم	النقل الجوي
معهد التنمية الخارجية	www.odi.org https://www.odi.org/blogs/16761-time-level-up-international-donor-responses-coronavirus	• استجابة الجهات المانحة الدولية لجائحة فيروس كورونا المستجد	العالم	المنح وأشكال الدعم المالي الأخرى

الملحق 2: إرشادات حول كيفية تقييد/ تسجيل إجراءات السياسات المتخذة على مستوى الحكومات/البنوك المركزية لمواجهة جائحة كوفيد-19 في إحصاءات القطاع الخارجي

المعاملة	القيد في ميزان المدفوعات (من منظور المدين)	التعليقات
ألف – تخفيف أعباء الديون من جانب المنظمات المالية الدولية والدائنين الرسميين الآخرين		
1- إلغاء أصل القرض	الحساب الرأسمالي/ الحكومة العامة او الشركات المالية، إلغاء الدين – قيد دائن *تمويل استثنائي أسفل الخط (عرض تحليلي)* الحساب المالي/ استثمارات أخرى/ قروض/ الحكومة العامة – انخفاض في الخصوم	في هذا البند وجميع ما يليه، ينبغي أن يكون عزو المعاملات إلى القطاعات – الحكومة العامة أو البنك المركزي (شركات مالية) – على أساس الطرف الذي يقيد/ يسجل خصوم الدين في ميزانيته العمومية.
2- إلغاء الفائدة على القرض	***لتأخير تطبيق:*** الحساب الرأسمالي/ الحكومة العامة أو الشركات المالية/ الديون الملغاة – قيد دائن *في العرض التحليلي: يدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط* الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ القروض/ الحكومة العامة أو البنك المركزي – انخفاض في الخصوم ***تطبيق لاحق يتعلق بخلق مخصص الإلغاء:*** الحساب الجاري/ دخل الاستثمار/ الاستثمارات الأخرى/ الفائدة – قيد مدين الحساب الرأسمالي/ الحكومة العامة أو الشركات المالية/ الديون الملغاة – قيد دائن *في العرض التحليلي: يدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط* ***تطبيق لاحق يتعلق بعدم خلق مخصص:*** *لا تقيد أي معاملات*	
3- إعادة هيكلة أصل القروض	الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ القروض/ الحكومة العامة او البنك المركزي – انخفاض في الخصوم بقيمة القرض المعاد هيكلته (الأصل زائدا الفائدة المتراكمة، بما في ذلك المتأخرات) الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ القروض/ الحكومة العامة او البنك المركزي – زيادة في الخصوم بقيمة القرض الجديد (تتم خدمته وفق شروط جديدة)	

المعاملة	القيد في ميزان المدفوعات (من منظور المدين)	التعليقات
	في العرض التحليلي: تدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط	
4- إعادة هيكلة الفائدة	***في حالة تحقق الشرط خلال فترة الإبلاغ:*** الحساب الجاري/ دخل الاستثمار/ الاستثمارات الأخرى/ الفائدة – قيد مدين الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ القروض/ الحكومة العامة او البنك المركزي – زيادة في الخصوم بقيمة القرض الجديد (ستتضمن قيمة القرض الجديد الفوائد المتراكمة خلال فترة الإبلاغ) *في العرض التحليلي: تدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط* ***في حالة عدم تحقق الشرط خلال فترة الإبلاغ:*** *لا تسجل أي قيود*	
5- تأجيل سداد الأصل	***في حالة تحقق الشرط خلال فترة الإبلاغ:*** الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ القروض/ الحكومة العامة او البنك المركزي – انخفاض في الخصوم بقيمة المبلغ مستحق السداد الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ القروض/ الحكومة العامة او البنك المركزي – زيادة في الخصوم بقيمة المبلغ مستحق السداد (تتم خدمته وفق جدول زمني جديد) *في العرض التحليلي: يدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط* ***في حالة عدم تحقق الشرط:*** لا تقيد أي معاملات خلال الفترة الحالية. وتقيد نفس المعاملات الواردة أعلاه عندما يستحق السداد.	إذا نصت اتفاقية تأجيل السداد على عدد فترات الدفع التي تم تأجيلها، يقيد المبلغ الإجمالي المستحق سداده في فترات التأجيل المنصوص عليها. يطبق فقط في حالة عدم تحقق الشرط الوارد أعلاه.
6- تأجيل سداد الفائدة	***في حالة تحقق الشرط خلال فترة الإبلاغ:*** الحساب الجاري/ دخل الاستثمار/ الاستثمارات الأخرى/ الفائدة – قيد مدين الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ القروض/ الحكومة العامة أو البنك المركزي – زيادة في الخصوم *في العرض التحليلي: يدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط* ***في حالة عدم تحقق الشرط:***	يعامل كرسملة للفوائد وليس كمتأخرات

المعاملة	القيد في ميزان المدفوعات (من منظور المدين)	التعليقات
	لا تقيد أي معاملات خلال الفترة الحالية. وتقيد نفس المعاملات الواردة أعلاه عندما يستحق السداد.	
7- إحلال سند دين جديد محل سند دين قائم	الحساب المالي/ استثمارات الحافظة/ سندات الدين/ الحكومة العامة او البنك المركزي – انخفاض في الخصوم بقيمة سند الدين القديم الحساب المالي/ استثمارات الحافظة/ سندات الدين/ الحكومة العامة أو البنك المركزي – زيادة في الخصوم بقيمة سند الدين الجديد (تطبق عليه شروط جديدة) *في العرض التحليلي: يدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط*	
8- متأخرات على الأصل المتراكمة	لا تقيد أي معاملات في عرض العناصر الأساسية *التمويل الاستثنائي أسفل الخط (العرض التحليلي): زيادة في المتأخرات*	
9- متأخرات على الفائدة المتراكمة	الحساب الجاري/ دخل الاستثمار/ الاستثمارات الأخرى/ الفائدة – قيد مدين الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ القروض/ الحكومة العامة أو البنك المركزي – زيادة في الخصوم *في العرض التحليلي: تدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط – زيادة في المتأخرات*	
باء – الدعم المالي المقدم من/إلى المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية		
1- تخصيص حقوق السحب الخاصة	الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ حقوق السحب الخاصة – زيادة في الخصوم الحساب المالي/ الأصول الاحتياطية/ حقوق السحب الخاصة – زيادة في الأصول	
2- الاقتراض من صندوق النقد الدولي (المبالغ المسحوبة من تسهيلات الإقراض التي يتيحها الصندوق، على سبيل المثال)	الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ البنك المركزي او الحكومة العامة/ استخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي – زيادة في الخصوم الحساب المالي/ الأصول الاحتياطية/ حقوق السحب الخاصة أو العملة والودائع – زيادة في الأصول *في العرض التحليل: يدرج ضمن التمويل الاستثنائي أسفل الخط: زيادة في الأصول الاحتياطية*	

المعاملة	القيد في ميزان المدفوعات (من منظور المدين)	التعليقات
3- الاقتراض من المنظمات الدولية الأخرى والحكومات الأجنبية	الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ الحكومة العامة أو البنك المركزي/ القروض – زيادة في الخصوم الحساب المالي/ الأصول الاحتياطية/ العملة والودائع – زيادة في الأصول *أو* الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ الحكومة العامة/ العملة والودائع – زيادة في الأصول	
4- إقراض صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات الاقتراض الجديدة أو من خلال آليات أخرى	الحساب المالي/ الأصول الاحتياطية/ المطالبات الأخرى – زيادة في الأصول الحساب المالي/ الأصول الاحتياطية/ العملة والودائع – انخفاض في الأصول	
5- منح دعم الموازنة	الحساب الجاري/ الدخل الثانوي/ الحكومة العامة – قيد دائن الحساب المالي/ الأصول الاحتياطية/ العملة والودائع – زيادة في الأصول	
6- منح دعم المشروعات الرأسمالية	الحساب الرأسمالي/ الحكومة العامة/ التحويلات الرأسمالية الأخرى – قيد دائن الحساب المالي/ الأصول الاحتياطية/ العملة والودائع – زيادة في الأصول	
7- المساعدات العينية	الحساب الجاري/ السلع – قيد مدين (المستوردات) الحساب الجاري/ الدخل الثانوي/ الحكومة العامة – قيد دائن	
جيم – ترتيبات السيولة		
1- ترتيبات السيولة بين البنوك المركزية (مبادلات العملة)	الحساب المالي/ الأصول الاحتياطية/ العملة والودائع – زيادة في الأصول الحساب المالي/ الاستثمارات الأخرى/ البنك المركزي/ العملة والودائع – زيادة في الخصوم	إذا كانت وديعة البنك المركزي الناشئة عن العملة المتحصل عليها من خلال ترتيبات مبادلات العملة تستوفي معايير التصنيف ضمن الأصول الاحتياطية

الملحق 3: الممارسات القطرية في التعامل مع تأثير جائحة كوفيد-19 على استراتيجية جمع البيانات ونشرها

أستراليا

https://www.abs.gov.au/websitedbs/D3310114.nsf/Home/Survey+Participant+Information

كندا

https://www.statcan.gc.ca/eng/covid19

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

https://www.unescap.org/resources/stats-brief-february-2020-issue-no-23-surveys-under-lockdown-pandemic-lesson

المكتب الإحصائي الأوروبي

https://ec.europa.eu/eurostat/help/faq/covid-19

إيطاليا

https://www.istat.it/en/archivio/240106

نيوزيلندا

https://www.stats.govt.nz/news/a-glance-at-nz-trade-after-the-coronavirus-outbreak-1-april-update

https://www.stats.govt.nz/news/how-our-scheduled-releases-will-be-managed-during-covid-19

https://www.stats.govt.nz/

جنوب إفريقيا

http://www.statssa.gov.za/?p=13162

إسبانيا

https://www.ine.es/ine/comunicado_ine_covid19.pdf